تصور مقترح لدور الكراسي البحثية في تطوير البحث العلمي بالجامعات المصرية

إعداد

د/ عبدالناصر سيد أبو سيف

دكتوراه إدارة تعليمية

كلية التربية – جامعة بني سويف

د/ شاريهان محمد الصادق عبد الله

دكتوراه أصول التربية

كلية التربية – جامعة المنوفية

المجلد (٧٥) العدد (الثالث) الجزء (الأول) يوليو ٢٠١٩م

ملخص البحث

تناول البحث وضع تصور مقترح لدور الكراسي البحثية في تطوير البحث العلمي بالجامعات المصرية، وذلك للوصول إلى متطلبات إنشاء الكراسي البحثية في الجامعات المصرية ومعوقات إنشائها، ويأتي البحث في ثلاثة محاور المحور الأول الإطار النظري والذي تم فيه عرض ماهية الكراسي البحثية والأهداف والأهمية والعمليات ومجالات الكراسي البحثية ومخرجاتها، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على البحث العلمي ومفهومه وأهدافه وأهميته ومشكلاته بالجامعات المصرية، كما تناول البحث في محوره الثاني الدراسة الميدانية والتي جاءت في محورين هما: المحور الأول والذي يقيس معوقات إنشاء الكراسي البحثية في الجامعات المصرية، بينما المحور الثاني يقيس متطلبات إنشاء الكراسي البحثية في الجامعات المصرية، وقد تم تطبيقها على عينة من خبراء التربية في كليات التربية، وأخيراً تناول البحث في محوره الثالث التصور المقترح لدور الكراسي البحثية في تطوير البحث العلمي بالجامعات المصرية.

الكلمات المفتاحية للبحث (الكراسي البحثية _ الجامعات المصرية _ البحث العلمي)

Research Summary:
The research deals with the requirements of the establishment of research chairs in the Egyptian universities and the obstacles of construction. The first measures the obstacles of establishing research chairs in Egyptian universities and Scientific Research the second axis measures the requirements of establishing research chairs in Egyptian universities. He urged the modified third scenario proposed requirements for the establishment of research chairs in Egyptian universities and overcome constraints.
Research Keywords: (Research Chairs - Egyptian Universities – Scientific Research) .

مقدمة البحث:

يعد البحث العلمي من الوظائف الثلاث الأساسية لعمل الجامعات لتحقيق أهدافها، حيث تستند المنظومة التعليمية عليه للوصول بطلابها إلى التفكير العلمي الإبداعي، كما يعد من المؤشرات الهامة الدالة على تطور الجامعات عند تصنيفها.

وجاءت التصنيفات العالمية في تقييمها لترتيب الجامعات، بالتركيز على حجم وجودة البحث العلمي فيها، ولأن فائدته تشمل جميع فئات المجتمع؛ فاتجهت بعض الجامعات إلى تفعيل برامج الشراكة المجتمعية من خلال التواصل بينها وبين المؤسسات الخاصة ورجال الأعمال والفكر في المجتمع. [١]

ونظراً للتنافس بين الجامعات خاصة بعد التصنيف؛ فقد أدى ذلك إلى قيامها بدعم للعديد من الكراسي البحثية؛ لأنها مصدر تطوير المعرفة وتحقيق التنمية المجتمعية والتنافسية العالمية، وذلك من خلال إتاحة الفرص للباحثين للقيام بأبحاث متطورة ذات قيمة علمية اقتصادية كبيرة، جعلت من جامعاتهم تنافسية عالمية.[٢]

ويعد تصنيف جامعة شنغهاي الصينية من أهم تصنيفات الجامعات والصادر عام (٢٠٠٣م)، ويعتمد على معدل الإنتاج العلمي والأداء الأكاديمي للجامعة، من خلال أربعة معايير هي؛ جودة الإنتاج البحثي وقيمته (٤٠%) من الأوزان النسبية للمعايير؛ بينما (٤٠%) لنوعية أعضاء هيئة التدريس، (١٠%) لمعيار جودة التعليم، (١٠%) لأداء الجامعة بالنسبة لحجمها. [٣]

وتأسيساً على ذلك بدأت الجامعات تعي أهمية دور القطاع الخاص كشريك لها في تحقيق التنمية من خلال تلك الكراسي، بالإضافة إلى تعهده بالدعم المستمر، متى ما

---

[١] – شريف كامل شاهين :**الجامعات العربية بين مطالب الهوية وطموحات الترتيب العالمى**،المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠١٣، صـــ٢٥ .

[٢] – إبراهيم بن **عبدالله** الزعيبر: **البحث العلمي في العلوم التربوية والإنسانية**, جامعة المجمعة, الرياض, ٢٠١٥، صـــ ٤٨١.

[٣] – جامعة الملك سعود: **اللائحة التنظيمية للكراسى البحثية**, وكالة عمادة البحث العلمي للكراسي البحثية, الرياض, ٢٠١٦, صـــ ١٩.

حققت الكراسي الأهداف المرجوة منها، وقامت بدورها في معالجة قضايا التنمية، وتطوير البحث العلمي. [١]

وتقوم فكرة الكراسي البحثية على الشراكة بين الجامعة وبين فرد أو مؤسسة خاصة، لدعم تخصص علمي محدد وتطويره بتقديم التمويل اللازم، بينما تقوم الجامعة بتهيئة البيئة البحثية الجيدة لنجاح الكرسي، والإشراف على تنفيذ المهام وتقويمها وتحقيق الأهداف.[٢]

ويعود ظهور الكراسي البحثية بمفهومها الحديث إلى بدايات عصر النهضة الأوروبية، حيث كان الحكام في إنجلترا يقدمون جوائز مالية لمن ينجح في تحقيق إنجاز علمي، ثم تطورت لتصبح مورداً ثابتاً لتمويل الجامعات والمؤسسات البحثية، ثم تم تحويلها إلى برنامج علمي يُسند للكفاءات العلمية ممن لهم إسهامات بحثية في مجال تخصصهم. [٣]

وتخصيص انجلترا بهذا المفهوم يختصر التاريخ في الحضارة الأوروبية، وبالتالي يلغي الحضارات السابقة ومنها الحضارة الإسلامية، والتي تضمنت أمثلة عديدة للشراكة المجتمعية في مجال تطوير المعرفة كالأوقاف التي كانت من أهم موارد التعليم فيها، إذ اختلف شكل الوقف باختلاف الهدف منه، فهناك الكُتاب؛ لتحفيظ القرآن، والمدرسة؛ للتعليم المتخصص وغيره، بالإضافة إلى أن أمراء العواصم الإسلامية كانوا يقدمون الجوائز لمن ينفذ مشروع علمي متميز سواءً في التأليف أو الترجمة.[٤]

---

[١] - حسين بن عبد الرحمن العذل : **دوافع وتطلعات القطاع الخاص من كراسي البحث** ، مقترح للاستفادة منه فى المجتمع السعودي، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ٢٠١٢ ، صـ ١٠٠ .

[٢] - عبد الرحيم بن محمد المغذوي : **الكراسي العلمية السعودية** ، عمادة البحث العلمي ، الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ،٢٠١٧, صـ ٩٠ .

[٣] - عبد الله بن عواد الحربي : **إدارة الكراسي البحثية** ، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي ، جامعة المجمعة، الرياض ، ٢٠١٦، صـ١٥

[٤] - سعد عبد العزيز الموسى : **دراسة احتياجات العمل الخيري السعودي من الكراسي البحثية**، مكتبة فهد الوطنية للنشر، الرياض، ٢٠١٣، صـ١٠.

مشكلة البحث:

تقوم الجامعات بدور أساسي في تنمية المجتمع وتطويره، وقيادة التغيير فيه عن طريق ربط البحوث بمشكلاته، وتقديم الخبرة والحلول لمؤسساته، وتنظيم البرامج التدريبية للعاملين لرفع مستوى أدائهم، واطلاعهم على كل ما هو جديد في تخصصاتهم، هذا بالإضافة إلى تكوين الوعي لأفراده، وهذا الدور لا يمكن تحقيقه بدون شراكة متكاملة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع.

وبالرغم من اهتمام الدول المتقدمة بتعزيز الشراكة بين جامعاتها والقطاع الخاص، إلا أن الدول النامية لم تهتم بالسعي لتنفيذ هذه الشراكة، فقد أشارت دراسة (صائغ ومتولي، ٢٠٠٥)[١] ، إلى ضعف التعاون بين مؤسسات الإنتاج والمؤسسات الجامعية في الدول العربية، كما أشارت دراسة (القحطاني، ٢٠٠٨)[٢]، أن المؤسسات الصناعية والتجارية لا تمول سوى عدد قليل من البحوث التي تقوم بها الجامعات.

وعلى المستوى المصري، فبالرغم من الجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة لتطوير البحث العلمي في الجامعات، إلا أن مخصصاته المالية من قبل الدولة مازالت غير كافية.[٣]

وبالنظر إلى شراكة الجامعات المصرية بمؤسسات المجتمع نجد أنها لم تكون بالدرجة المطلوبة، كما أن اهتماماتها البحثية لم توجه إلى الأبحاث العملية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي، حيث أشارت دراسة (محمد وكمال، ٢٠٠٦)[٤]،

---

[١] - أحمد عبد الرحمن الصائغ ، مصطفى محمد متولى : **التنسيق والتعاون والتكامل بين مؤسسات التعليم العالى والبحث العلمى ومؤسسات الأعمال والإنتاج لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الرياض ، ٢٠٠٥ ، صـ ٥٠ .

[٢] - منصور بن عوض صالح القحطانى : **آليات تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص فى مجال البحوث والاستشارات**، المكتب العربى لدول الخليج ، الرياض، ٢٠٠٨ ، صـ ٤١-٤٢ .

[٣] - وزارة المالية : **البيان المالى لمشروع الموازنة العامة للدولة , ٢٠١٨ / ٢٠١٩** ، باب وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، القاهرة ، ٢٠١٨ ، صـ٥٠ .

[٤] - محمد عبد الحميد محمد ، حنان البدرى كمال : خبرات عالمية فى آليات تفعيل الشراكة بين مؤسسات التعليم العالى التكنولوجي والمجتمع وإمكانية الاستفادة منها فى محافظة أسوان ، رؤية عالمية ، المؤتمر العلمى الثالث ، جودة اتعليم فى ظل الشراكة بين كليات التربية ووزارة التربية والتعليم ، ٥-٨ مارس ، كلية التربية بأسوان ، جامعة جنوب الوادى ، ٢٠٠٦ ، صـ ١٠٠،٨٠ .

إلى انعزال الجامعات المصرية عن مؤسسات المجتمع في الأنشطة التعليمية والتدريب والبحث العلمي.

كما أشارت دراسة (رمضان، ٢٠٠٤)[١]، إلى أن العديد من المشروعات والأبحاث التي تقوم بها الجامعات لم تنفذ، وبالتالي لم تحقق الهدف منها في تطوير مؤسسات المجتمع المحلي.

وأكدت دراسة (رضوان، ٢٠٠٧)[٢]، إلى ضعف قدرة الجامعات المصرية لتسويق المنتجات والخدمات بينها وبين مؤسسات المجتمع.

وتأسيساً على ماسبق، يتضح أن الوضع الراهن للجامعات المصرية يؤكد على وجود فجوة بين البحث العلمي بالجامعات وتطبيق نتائجه بالقطاع الخاص، وذلك بسبب ضعف برامج التعاون والشراكة بينهما، مما يؤثر سلبًا على دور الجامعات في خدمة المجتمع، وقلة الإفادة من إمكاناتها البحثية والعلمية، ومن هنا تتحدد مشكلة البحث في دراسة طبيعة الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية ومؤسسات المجتمع المحلي ومعوقاتها، لوضع تصور مقترح لدور الكراسي البحثية في تطوير البحث العلمي بالجامعات المصرية.

ومن ثمَّ فإن مشكلة البحث الحالي تتركز في:

- ما التصور المقترح لدور الكراسى البحثية في تطوير البحث العلمي بالجامعات المصرية ؟
- وانبثق عن هذا السؤال الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية:
- ما الأسس الفكرية للكراسي البحثية؟
- ما طبيعة البحث العلمي في الجامعات المصرية؟
- ما الوضع الراهن للجامعات المصرية؟

---

[١] - مصطفى محمود رمضان : دور الجامعة فى خدمة المجتمع والبيئة ، المؤتمر القومى السنوى الحادى عشر – العربى الثالث ، مركز تطوير التعليم الجامعى ، التعليم الجامعى العربى ، آفاق الإصلاح والتطوير بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية ، ١٨-١٩ ديسمبر ، ٢٠٠٤ ، جامعة عين شمس ، صـ٥٥٤-٥٥٦ .

[٢] - حنان رضوان : تصور استراتيجى للشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدنى لمعالجة قضايا التنمية ، دراسة حالة على محافظة القليوبية ، مجلة مستقبل التربية العربية ، ٤-٥ إبريل ، ٢٠٠٧ ، صـ ٣٢٠،٢٢٩ .

- ما تصورات بعض الخبراء لمعوقات دور الكراسي البحثية في تطوير البحث العلمي بالجامعات المصرية؟

- ما التصور المقترح لدور الكراسي البحثية في تطوير البحث العلمي بالجامعات المصرية ؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى بناء تصور مقترح لدور الكراسي البحثية في تطوير البحث العلمي بالجامعات المصرية، للتعرف على معوقات دور الكراسي في التطوير ومتطلبات تفعيلها.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث في حداثة موضوعه الذي نال اهتمام العديد من الجهات المختصة، والذي يفتح مجالات جديدة أمام المسئولين بالجامعات المصرية، إلى أهمية الكراسي البحثية وفوائدها في تحقيق التميز وزيادة القدرة التنافسية لكل من الجامعات والقطاع الخاص، كما أن نتائج البحث تفيد المختصين في معرفة معوقات تطبيق الكراسي البحثية، وكيفية التغلب عليها لتحقيق الأهداف، بالإضافة إلى أن التصور المقترح يعرض طرق الشراكة البحثية فيما بينهم للارتقاء بالأوضاع الاقتصادية للمجتمع.

خطوات البحث:

- الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقه التي تناولت الكراسي البحثية ودورها في تطوير البحث العلمي.
- تحليل الأدبيات للوصول إلى مشكلات الكراسي البحثية والتي تحول دون تحقيق هدفها في تطوير البحث العلمي بالجامعات المصرية.
- رصد واقع البحث العلمي في الجامعات المصرية من خلال الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة.
- بناء التصور المقترح لدور الكراسي البحثية في تطوير البحث العلمي في الجامعات المصرية.

منهج البحث:

استخدم البحث المنهج الوصفي، وذلك لجمع البيانات والمعلومات وتنظيمها لمعرفة واقع البحث العلمي في الجامعات المصرية، والتعرف أيضاً على طبيعة الكراسي البحثية وفوائدها وأنواعها وأشكالها، مع الاستعانة باستبانة تم تطبيقها على عينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات المصرية لمعرفة معوقات تطبيق الكراسي البحثية بالجامعات المصرية ومتطلبات تفعيلها.

الإطار النظري:

تناول البحث في هذا الجزء الأطر النظرية للكراسي البحثية، ومشكلات البحث العلمي، والتي أدت إلى استخدام الكراسي كوسيلة لتطويره.

أولاً: الكراسي البحثية:

- **مفهوم الكراسي البحثية:**

هناك العديد من المفاهيم التي ناقشت هذا المفهوم ومنها؛ دعم مالي مستمر أو مؤقت يقدمه فرد أو مؤسسة خاصة لبرنامج بحثي محدد، حيث يقوم الباحث بإجراء أبحاث متميزه فيه لتطوير الفكر والمعرفة، وإيجاد حلول لمشكلات التنمية، ويعين على الكرسي رئيس متخصص ذو خبرة ومتميز علمياً، ويتعاون معه باحثين مؤهلين وذو خبرة وكفاءة.[١]

- **أهداف الكراسي البحثية:**

يوجد العديد من الأهداف للكراسي، ومن أهمها ما يأتي: [٢]

- تحقيق التطور الاقتصادي للمجتمع بتلبية احتياجاته ورغباته.
- محاولة توحيد البرامج البحثية في الجامعات، ودعم الأبحاث المتخصصة في مجال الكرسي.

---

[١] - صالح بن سليمان البقعاوى : الإسهامات التربوية للكراسى العلمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية بالجامعات والإنسانية بالجامعات السعودية ، **رسالة دكتوراة غير منشورة** ، كلية الدعوة وأصول الدين ، الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، ٢٠١٣ ، صـ ٣٠-٣٢ .

[٢] - نوال بنت ابراهيم الحلوة : تجربة كرسى البحث ، صحيفة الجزيرة للدراسات اللغوية الحديثة بجامعة الأميرة نورة ، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الثالث لكراسى البحث في المملكة العربية السعودية ، ١٢-١٣ مايو ، دار جامعة الملك سعود للنشر ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ٢٠١٤ ، صـ١٠-١١ .

- دعم مكانة البحث العلمي للجامعات، عن طريق الشراكة بينها وبين مؤسسات المجتمع، وجذب الكفاءات العلمية، وتشجيع طلاب الدراسات العليا على البحث.
- نشر ثقافة البحث والابتكار والابداع، وتهيئة بيئة بحثية متطورة تساعد على العمل الجماعي، وتشجع على حضور المؤتمرات والنشر العلمي.

- **أهمية الكراسي البحثية:**

تعد الكراسي البحثية في الجامعات من الوسائل المهمة للارتقاء بالبحث العلمي، حيث تسهم في زيادة قدرتها على الإبداع والابتكار لخدمة المجتمع، وبالتالي تنمية امكاناته ومكانتة.

فالتطور السريع الذي نشهده في الدول المتقدمة هو نتيجة لاهتمامها بالبحث العلمي، حيث تسهم بالكثير من إمكاناتها لدعم البحث العلمي وتطويره، في الوقت الذي تعجز المشروعات العربية عن الإنجاز.[١]

ومما سبق يتضح، أن للكراسي البحثية دوراً مهماً في تطوير المعرفة، والمساهمة في النهضة الحضارية التنموية المجتمعية، كما يعتمد عليها في المشروعات البحثية، لدعم الاتصال بين المجتمعات، وتقديم حلول للمشكلات وفق رؤية علمية.

- **أنواع الكراسي البحثية:**

يمكن تقسيم الكراسي البحثية حسب مصدر تمويلها وأهدافها، إلى نوعين هما:

١- حسب مصدر تمويلها: [٢]

<u>كراسي تمول من الدولة:</u> وهي الكراسي التي تمثل الجامعات، ويتم تحديد الأولويات وفقاً للاحتياجات المجتمعية.

<u>كراسي تمول ذاتياً:</u> بالمشاركة في مشاريع الخطة الوطنية، وتختلف حسب مدة التمويل.

---

[١] - محمد شحات الخطيب ، عبد الله بن المطل الجبر : **إدارة الكراسى الجامعية فى التعليم العالى** ، مكتب التربية العربى لدول الخليج ، الرياض ، ٢٠٠١ ، صـ ٥٧ .

[٢] - زينة بنت محمد القحطانى : تقييم تجربة الكراسى البحثية فى الجامعات السعودية الناشئة فى ضوء التجارب المعملية والعالمية ، مجلة العلوم التربوية ، ع (١) ، ج(٣)، عمادة البحث العلمى ، جامعة الملك سلمان بن عبد العزيز ، الرياض, ٢٠١٧، صـ٤٣٩ .

٢- حسب الهدف منها:[١]

الكراسي الاقتصادية التنافسية: وتخدم الجهة الممولة في تطوير منتجاتها.

الكراسي الخدمية: وتهتم بالنشاط الاجتماعي، وماتقدمه للمجتمع من خدمات.

ويمكن القول بأن هذه الأنواع تركز على استمرار عمل الكرسي لاستثمار التمويل، كما يمكن أن تكون فترة التمويل محددة لتحقق أهداف قصيرة المدى تلبية لاحتياجات مؤسسات القطاع الخاص.[٢]

- **عمليات إدارة الكراسي البحثية:**

عمليات الإدارة عملية هامة تهتم بها الجامعة لصناعة واتخاذ القرار الصحيح تحقيقاً للأهداف. وتتضمن ما يلي :

أ- **التخطيط للكراسي البحثية:** ويشمل مايلي:[٣]

١- رؤية الجامعة ورسالتها.

٢- المجالات البحثية في خطط التنمية، واحتياجات الجامعة والمجتمع والجهة الممولة.

٣- تفرد مجال الكرسي وتميزه، وعناصر التنافسية لدى الجامعة من جودة الإنتاج البحثي، والخبرة البشرية ذات الكفاءة.

ونلاحظ مما سبق، أن التخطيط يعتمد على اختيار أفضل الامكانيات الجامعية بأقسامها وتخصصاتها المختلفة تحقيقاً لأهدافها.

ب- التنظيم للكراسي البحثية: وفي هذا الجانب يمكن القيام بما يلي: [٤]

١- عقد لقاءات دورية بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص لتبادل نتائج الأبحاث، ومعرفة الكراسي المقترح إنشائها.

---

[١] - فاطمة أبو الحديد : الشراكة بين الجامعة والمؤسسات المدنية لتأهيل الشباب الخريجين ، دراسة اجتماعية ميدانية ، مجلة أم القرى للعلوم الاجتماعية ، ١-٥ نوفمبر ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠١٢ ، صـ ١١-١٢ .

[٢] - سعود بن عبد الله الرويلى : الحرية الأكاديمية فى الجامعات السعودية كما يراها أساتذة الجامعات السعودية الناشئة الحكومية والأهلية ، مجلة كلية التربية ، ع (١٦٣) ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، ٢٠١٥ , صـ ١٠٠ .

[٣] - ناصر بن محمد الداغري : **دور كراسي البحث في تعزيز مؤشرات البحث والنشر العلمي** ، المكتب العربى لدول الخليج ، الرياض ، ٢٠١٤ ، صـ١٢٠ .

[4] - Solodnikov . V : **Problems of Scientific Researeh Activity Institutions of Higher Learning,** Russian Education and Society, V (50), 2014, P.(5).

٢- جذب جهات تمويل للكراسي بتفعيل دور العلاقات العامة والاستشارات، والتمتع بالمرونة في الأمور الإدارية.

٣- تسويق منتجات الكراسي بإقامة المعارض أو من خلال وسائل الإعلام.

ج- الإشراف على الكراسي البحثية:

تختلف الجامعات في إدارتها للكراسي نتيجة لضعف القوانين المنظمة لها، فنجد في بعضها الإشراف على عمل الكرسي من الناحية الإدارية يقوم به مشرف الكرسي، بينما في جامعات أخرى يقوم به أستاذ الكرسي، كما يقوم بالدور الإداري والعلمي معاً في الجامعات التي لا يوجد فيها مشرف.[١]

ويمكن تحديد دور كل منهم على النحو التالي:

أولاً: المشرف على الكرسي: يتم اختياره وفقاً لمعايير محددة من بين الأساتذة عن طريق لجنة كراسي البحث، بناءً على إنتاجه البحثي المتميز في التخصص الرئيسي للكرسي، ليصبح مسؤولاً عن شؤون الكرسي كلها.[٢]

ثانياً: أستاذ الكرسي: يتم اختياره على أساس درجة الدكتوراه، والإنجازات العلمية في مجال الكرسي، ويكون مسؤولاً عن الشؤون العلمية للكرسي.[٣]

د- تقويم الكراسي البحثية:

تقوم عملية التقويم على عدة أساليب، منها أسلوب التقييم الكيفي والكمي والذاتي والتقويم الخارجي، واعتبرت الاعترافات الدولية أسلوباً محايداً للتقييم، وذلك بوجود لجان تقوم بالإشراف على عملية التقويم وإجراء التعديلات وفق أي جديد، كما يتم

---

[1] - Bin Tareef, Atif: **Scientific Research Jordanian Higher Education Institutions**, An Evaluation of the Status and Obstacles, Journal of Instructinal Psychology, V (32),2015,P.(2).

[2] - Usher, Alex and Massimo Savino: **Aglobal Sarney of Rankings and League Tables**, in College and University Ranking Sgstems, Global Perspective and American Challenges, The Institate for Higher Egucation Policy,2007,P(50).

[٣] - نوح بن يحي الشهرى : **تقييم أداء الكراسى البحثية** ، دار جامعة الملك سعود للنشر ، الرياض ، ٢٠١٤ ، صـ ٦٠ .

تقويم أداء العاملين بالكراسي، بتقرير يقيس مدى كفاءتهم، لتحديد إمكانية استمرارهم في العمل من عدمه، وأحقيتهم في العلاوة السنوية. [١]

هـ- مجالات الكراسي البحثية وأولوياتها:

مجال الكرسي: هو تخصص دقيق من تخصصات الكلية الذي يقوم بالبحث فيه.[٢]

الأولويات البحثية: هي المسارات البحثية التي تحدد مدى أولويتها في الدعم وليست المشاريع البحثية، وتتعدد مجالات الأبحاث فيها حيث تقوم على أسس علمية محددة، تساهم في النهوض بمنظومة البحث العلمي للجامعة، وتلبي احتياجات الجهة الممولة [٣] ، كما تعدها فرق بحثية تشرف عليها إدارة الكراسي، ويعمل الكرسي ضمن خطة استراتيجية تستمر أربعة أعوام أو أكثر حسب نوعيتة.

أما عن الأولويات البحثية فلا توجد طريقة لتحديدها في الجامعات، وتنقسم إلى:[٤]

١- جامعات لديها أولويات بحثية محددة المجال، وتكتب اسم الممول مقابل التمويل.

٢- جهة ممولة لديها فكرة، فتقرر إدارة الكراسي البحثية مدى أهميتها وصلاحيتها للدراسة، وعليها يتم تحديد أولويات الكرسي وبرامجه.

و- **جودة مخرجات الكراسي البحثية:** تتضمن مايلي: [٥]

- المؤلفات، والنشرات، والمجلات والدوريات.
- أعضاء هيئة التدريس، والباحثين، وطلاب الدراسات العليا، والزائرين من الخارج.
- الأبحاث المنشورة، وبراءات الاختراع، والشراكات.
- الندوات، وورش العمل، وحملات التوعية، والدورات التدريبية.

ثانياً: البحث العلمي في الجامعات المصرية:

---

[١] - على بن عبد الله النودل : **حوكمة أنشطة البحوث العلمية** ، دراسة نقدية لممارسات برامج الكراسى البحثية فى الجامعات السعودية كنموذج ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، الأردن ، ٢٠١١ ، صـ ١٠٠، ١١٠ .

[٢] - حسين بن عبد الرحمن العذل : **دوافع وتطلعات القطاع الخاص من كراسى البحث** ، مرجع سابق ، صـ١٢٠ .

[٣] - نوح بن يحي الشهرى : **تقييم أداء الكراسى البحثية** ، مرجع سابق ، صـ ١٠٠ .

[٤] - شريف كامل شاهين : **الجامعات العربية بين مطالب الهوية وطموحات الترتيب العالمى** ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، صـ ٤٥ .

[٥] - عدنان الجوارين وربيع قاسم : معوقات البحث العلمى فى مركز البحوث والدراسات بجامعة البصرة ، مجلة القرى للعلوم الاقتصادية ، ع (٥)، العراق, ٢٠١٢، صـ٩-١٠ .

يعد البحث العلمي الوظيفة الثانية من وظائف الجامعة، والتي تسهم في إعداد المفكرين والمبدعين لمواكبة التطور العلمي، ورفع قدرات أعضاء هيئة التدريس وإنتاجهم البحثي، وذلك بتحويل منظومة البحث العلمي من آليات لاكتساب المعرفة إلى المشاركة في إنتاج المعرفة، لإيجاد حلول للمشكلات المجتمعية، وتحقيقاً لأهداف الجامعة.

- **مفهومه:** أسلوب علمي لدراسة مشكلة محددة، تعتمد على افتراضات منطقية، للوصول لمعالجة موضوعية لأسبابها والوقوف على نتائجها، في ضوء المعلومات المتاحة.
- **أهدافه:** يهدف إلى إيجاد الحلول للمشاكل المجتمعية في جميع المجالات، وابتكار الطرق التي تسهل عمل الأفراد من خلال التقدم العلمي، ولذلك يمكن اعتبار تميز الدولة في البحث العلمي والاستفادة من نتائجه، مقياساً لتقدمها الاقتصادي ورفاهية مجتمعاتها.
- **أهميته:** تكمن في اعتباره مؤشراً لتقدم الجامعات وتميزها وتصنيفها عالمياً، ووسيلة لتحقيق أهدافها، وذلك بإسهاماته في تنمية المعرفة، وتحويلها من الشكل النظري إلى المجال التطبيقي، والذي يوجه لدراسة المشكلات المجتمعية وإيجاد حلول مناسبة، بجمع المعلومات بشكل علمي منظم وتحليلها وتفسيرها.
- **طبيعة البحث العلمي في الجامعات المصرية:**

يختص البحث بأفراد ينبغي أن يكونوا قد اكتسبوا مستوى عالي من المعرفة، ولكن غياب استراتيجية قومية للبحث العلمي وتسويق إنتاجه، بالإضافة إلى سيطرة الجانب النظري على التعليم وإهمال الجانب التطبيقي، جعل من مشاركة البحث العلمي في مواجهة المشاكل ضعيفة، كما أدى إلى إنتاج تخصصات لا يحتاجها سوق العمل.

ويشير الوضع الراهن للبحث العلمي في الجامعات المصرية إلى ضعف الاهتمام به، وضعف العلاقة بينه وبين المؤسسات الإنتاج، بالإضافة إلى العشوائية في إجراء

الأبحاث، فلا توجد خطة محددة لذلك، وأن مايوجد منها يكون غير مكتمل بتطبيقه على أرض الواقع.[١]

وبالنظر للبيئة الجامعية المصرية نجد أنها قاصرة عن مواجهة التحديات لإحداث التغيير، لوجود ضغوط مالية ومعنوية مفروضة عليها، وذلك لتحقيق مصالح داخلية وخارجية قللت من مرونتها واستقلالها، وما ترتب عليه من غياب للبيئة البحثية الجيدة، والتي اتضح فيها نقص المراجع والأجهزة العلمية، وثقل الأعباء التدريسية على الأساتذة، وقلة اشتراكهم في المؤتمرات، وطول الإجراءات الإدارية، وضعف التنسيق بين الأعداد المتزايدة من طلاب البحث العلمي والموارد المتاحة، وقصور التخطيط المستقبلي للخطط البحثية.[٢]

كما يتضح القصور أيضاً في قواعد البيانات التي تحدد الاحتياجات من التخصصات، والعشوائية في اختيار طلاب الدراسات العليا، وما ترتب عليه من نقص في أعداد الأساتذة مقابل الطلاب، بالإضافة إلى زيادة المسؤليات الإدارية الملقاة على عاتقهم والتي تستنفذ الوقت، وقلة الإمكانات المادية مقابل الإشراف على البحث.[٣]

وتأسيساً على ماسبق، يتضح أن ضعف منظومة البحث العلمي يمكن تجاوزه من خلال الكراسي البحثية، حيث يساعد على تنمية التفكير العلمي، ورفع مستوى الإنفاق عليه، والاستعانة بالخبرات والكفاءات، وتكريم الباحثين المتميزين وتقديم الجوائز، ونشر الوعي بين مؤسسات القطاع الخاص بأهميته وقدرته على حل المشاكل.

المحور الثاني: الإطار الميداني للبحث:

يهدف إلى التعرف على معوقات الكراسي البحثية بين الجامعات المصرية ومؤسسات القطاع الخاص ومتطلبات تحقيقها، ويتضمن ما يلي:

---

[١] - حسن شحاته : **البحث العلمى فى مصر** ، علماء بالجملة ورؤية غائبة ، مركز هردو لدعم التعبير الرقمى ، القاهرة ، ٢٠١٥ ، صـ ٨ .

[٢] - هناء محمد محمدى هيكل : تطوير مراكز البحث العلمى بالجامعات المصرية في ضوء متطلبات الجامعة المنتجة ، رؤية استراتيجية ، مجلة مستقبل التربية العربية ع (٨) ، ج (٢١) القاهرة ، ٢٠١٤ ، صـ٢٠-٢٤ .

[٣] - محمد صبرى الحوت ، وفاء عبد الفتاح ، صلاح الدين محمد توفيق : فعالية الدراسات المستقبلية فى التخطيط التربوى ، مجلة كلية التربية ، جامعة بنها ، ع (١)، ج (٢٦) ، كلية التربية ، جامعة بنها ، ٢٠١٥ ، صـ١٠٠.

أداة البحث:

استخدمت استبانة تم بناؤها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، وتكونت من محورين أساسين هما:

المحور الأول: يقيس معوقات إنشاء الكراسي البحثية في الجامعات المصرية، ويتكون من (32) عبارة، مقسمة على بعدين أساسيين هما:

البعد الأول: معوقات تتعلق بالجامعات المصرية، ويتكون من (23) عبارة مقسمة على أربعة أبعاد فرعية هي، معوقات قانونية وتشريعية (4) عبارات، معوقات إدارية وتنظيمية(7) عبارات، معوقات العمل الجامعي (5) عبارات، معوقات مادية (7) عبارات.

البعد الثاني: معوقات تتعلق بالمجتمع المحلي، ويتكون من (9) عبارات.

المحور الثاني: ويقيس متطلبات إنشاء الكراسي البحثية بين الجامعات الحكومية والمجتمع المحلي، ويتكون من (28) عبارة مقسمة على بعدين أساسيين هما:

البعد الأول: متطلبات تتعلق بالجامعات الحكومية، ويتكون من (19) عبارة مقسمة على ثلاثة أبعاد فرعية هي: متطلبات قانونية وتشريعية (5) عبارات، متطلبات إدارية وتنظيمية (٨) عبارات، متطلبات مادية وبشرية (6) عبارات.

البعد الثاني: متطلبات تتعلق بالمجتمع المحلي للجامعة، ويتكون من (9) عبارات.

وقد تم استخدام سلم ليكرت لقياس استجابات أفراد العينة على عبارات وأبعاد الاستبيان، وتم اختيار الدرجة (5) كبيرة جداً، (4) كبيرة، (3) متوسطة، (2) قليلة، (1)قليلة جداً.

ثبات وصدق أداة البحث:

الصدق الظاهري للاستبانة: يتم التحقق منه عن طريق صدق المحكمين، وقد تم عرض الاستبانة الأولية على عدد من أساتذة كليات التربية، لتحديد وجهة نظرهم في عبارات الاستبانة ومحاورها، ومدى ارتباط كل عبارة بالمحور الذي تنتمي إليه، وبناءً على آرائهم تم تعديل بعض العبارات، وحذف العبارات التي قلت فيها نسبة الموافقة عن (٨٠%) لتكون الصورة النهائية مكونة من (31) عبارة.

الصدق الداخلي للاستبانة: تم التحقق منه عن طريق مدى ارتباط كل بعد بالدرجة الكلية، وذلك باستخدام معامل الارتباط لبيرسون، وتراوحت معاملات الارتباط ما

بين(0.96-0.64) لأبعاد محور معوقات الكراسي البحثية، وما بين (-0.62 0.96) لأبعاد محور متطلبات إنشاء الكراسي البحثية، وجميع هذه القيم دالة إحصائياً عند مستوى (٠١،٠) مما يدل على التماسك الداخلي لعبارات ومحاور الاستبانة.

ثبات الاستبانة:

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ إذ تراوحت معاملات الثبات لأبعاد محور معوقات إنشاء الكراسي البحثية من (٨٩،٠)، ولأبعاد متطلبات إنشاء الكراسي البحثية من (٧٩،٠)، وللاستبانة ككل (0.958) وهي معاملات ثبات مرتفعة ومقبولة إحصائياً.

عينة البحث:

تكونت من مجموعة خبراء بكليات التربية بالجامعات المصرية (بنى سويف- الفيوم- أسيوط- المنوفية- عين شمس- اسكندرية)، وقد بلغ عدد الخبراء (١٩).

المعالجة الإحصائية:

تم ذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم (SPSS)الاجتماعية، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية منها، معامل ألفا كرونباخ لتحديد معامل ثبات الاستبانة، ومعامل ارتباط الرتب لبيرسون لتحديد مدى ارتباط العبارات بمحاورها، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحديد الأهمية النسبية لاستجابات أفراد العينة تجاه عبارات وأبعاد الاستبانة واختبارات (T test) لتحديد الفروق بين عينة الكليات النظرية والعملية، وتحليل التباين الأحادي (ANOVA) واختبار شيفية لتحديد الفرق بين أكثر من متوسطين.

وللتعرف على درجة الموافقة لأفراد العينة على عبارات الاستبانة، تم حساب قيمة المتوسط الحسابي، ومن ثم تصبح درجة الموافقة لأفراد العينة على العبارة والمحور كبيرة جداً إذا زاد المتوسط الحسابي على (٢٠،٤)، وكبيرة إذا انحصر المتوسط الحسابي بين (4.20-3.40)، ومتوسطة إذا انحصر بين (3.40-2.60)، وقليلة إذا انحصر ما بين (2.60-1.80)، وقليلة جداً إذا قل عن (1.80).

تحليل وتفسير نتائج البحث:

المحور الأول: معوقات إنشاء الكراسي البحثية بين الجامعات المصرية ومجتمعها المحلي: تنقسم معوقات إنشاء الكراسي البحثية إلى نوعين أساسيين هما، معوقات

ترتبط بالجامعات ومعوقات ترتبط بالمجتمع المحلي للجامعة، ويتم توضيح ذلك فيما يلي:

البعد الأول: معوقات إنشاء الكراسي البحثية المرتبطة بالجامعات المصرية: ويوضح ذلك الجدول التالي.

جدول (١) استجابات عينة الدراسة في معوقات إنشاء الكراسي البحثية المرتبطة بالجامعات

م	العبارة	المتوسط الحسابى	الانحراف المعياري	الرتبة
	البعد الأول: معوقات قانونية وتشريعية:			
١	عدم وجود قوانين وتشريعات تلزم الجامعات بالقبول بإنشاء المراكز البحثية.	4.20	1.09	4
٢	جمود اللوائح التي تنظم علاقة الجامعات بالمجتمع المحلي.	4.39	0.79	3
٣	عدم وجود سياسة واضحة بالجامعات تنظم عملية الشراكة مع المجتمع الخارجي.	4.49	0.64	2
٤	عدم وجود قواعد تنظم استمرار العمل المشترك بين الجامعات والمجتمع الخارجي.	4.54	0.69	1
	البعد الثاني: معوقات إدارية وتنظيمية:			
٥	عدم قناعة الإدارة العليا بالجامعات بأهمية الشراكة مع المجتمع الخارجي.	3.59	1.24	7
٦	قلة التعاون بين الجامعات في القيام بمشروعات بحثية مشتركة لصالح المجتمع الخارجي.	4.33	0.92	1
٧	ضعف قنوات الاتصال بين الجامعات ومؤسسات المجتمع الخارجي.	4.10	1.02	5
٨	عدم وجود إدارة متخصصة بالجامعات لتطوير برامج مع المجتمع الخارجي.	4.14	0.95	3
٩	عدم وضوح أهداف الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع الخارجي.	4.29	0.92	2
١٠	قلة اهتمام الجامعات بتسويق خدماتها ومشروعاتها البحثية.	4.00	1.11	6
١١	قلة ربط الخطط الاستراتيجية الجامعية باحتياجات المؤسسات الإنتاجية والخدمية.	4.14	0.89	3
	البعد الثالث: معوقات ترتبط بطبيعة العمل الجامعي:			
١٢	انشغال الجامعات بالجوانب الأكاديمية النظرية على حساب الجوانب التطبيقية.	4.18	0.97	3
١٣	ضعف اهتمام الجامعة بالبحوث التطبيقية التي تعالج مشكلات المجتمع الخارجي.	3.86	1.14	5
١٤	ضعف ارتباط المقررات الدراسية بمتطلبات التنمية المستدامة للمجتمع الخارجي.	4.14	0.89	4
١٥	كثرة المهام الأكاديمية والإدارية لأعضاءهيئة التدريس التي تعوق المشاركة في حل مشكلات المجتمع الخارجي.	4.27	0.84	2
١٦	معرفة أساتذة الجامعات بمشكلات المجتمع الخارجي قليلة.	3.67	1.13	6
	البعد الرابع: معوقات ترتبط بالجوانب المادية:			
١٧	قلة مراكز البحوث المشتركة التي تقوم بالبحوث التطبيقية مع المجتمع الخارجي.	4.33	0.86	5
١٨	الموارد المالية المخصصة من قبل الجامعة للبحث والتطوير غير كافية.	4.49	0.69	2
١٩	قلة الحوافز للأساتذة التي تشجعهم على حل مشكلات المجتمع الخارجي.	4.63	0.56	1
٢٠	عدم وجود حاضنات للبحث وحدائق للتقنية داخل الجامعات.	4.35	0.74	3
٢١	قلة المعامل المتخصصة والأدوات اللازمة لإجراء البحوث العلمية.	4.24	0.76	7
٢٢	افتقار الجامعات إلى المعامل المتخصصة التي تختص بتحويل نتائج الأبحاث العلمية إلى منتجات قابلة للتسويق.	4.35	0.86	3
٢٣	قلة المعلومات المتوفرة عن الاحتياجات التدريبية والبحثية للمجتمع الخارجي.	4.31	0.64	6

يتضح من الجدول السابق أن أفراد العينة ككل يتفقون بدرجة كبيرة على معوقات إنشاء الكراسي البحثية المرتبطة بالجامعات المصرية، إذ بلغ المتوسط الحسابي للمحور ككل(4.21)، والانحراف المعياري (0.46)، كما دل أيضاً على وجودها بالجامعات المصرية والتي تحول دون إنشاء المراكز البحثية بها، كما يتضح من الجدول أيضاً أن المتوسطات الحسابية لأبعاد هذا المحور تنحصر فيما بين(3.97- 4.41)، أي انحصرت درجة موافقة عينة الدراسة فيما بين كبيرة جداً وكبيرة، وهذا يؤكد اتفاق مجمل العينة على وجود هذه المعوقات بالجامعات التي تحد من قدرتها على إنشاء المراكز البحثية.

وتأسيساً على ماسبق، نجد هناك فجوة كبيرة في القوانين المنظمة للبحث العلمي، وهو ما أكدت عليه دراسة (هناء، ٢٠١٤)[١]، كما أن قانون تنظيم الجامعات المصرية ولائحته التنفيذية في مجال الدراسات العليا والبحث العلمي[٢]، لا يوجد به مواد حول الكراسي البحثية أوآلية لإنشائها وضبطها.

وبناءً عليه، كان من الضروري إنشاء لائحة تندرج فيها الكراسي البحثية تنظم عملها، وتحدد استراتيجية توجه الأولويات البحثية بدلاً من العمل الفردي، وإشراك المستفيدين منها في عمليتي الإشراف والتطوير، مع الإستفادة من تجارب الجامعات الأخرى في هذا المجال.

---

[١] - هناء محمد محمدى هيكل : تطوير مراكز البحث العلمى بالجامعات المصرية فى ضوء متطلبات الجامعة المنتجة ، مرجع سابق ، صـــ٢٠٠ .

[٢] - وزارة التعليم العالى : **قانون تنظيم الجامعات ولائحتة التنفيذية وفقاً لأخر التعديلات** ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ٢٠١٨ ، صـــ ٢٠٠ .

البعد الثاني: معوقات إنشاء الكراسي البحثية المرتبطة بالمجتمع المحلي للجامعة: ويوضح ذلك الجدول التالي.

جدول (٢) استجابات عينة الدراسة حول معوقات إنشاء الكراسي البحثية المرتبطة بالمجتمع المحلي للجامعة.

م	العبارة/المعوق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
١	**عزوف المجتمع المحلي عن إسناد مشكلاته البحثية لمراكز البحث بالجامعات.**	**4.67**	**0.58**	**1**
٢	**قلة اهتمام القطاع الخاص بتطبيق نتائج البحوث العلمية التي تنتجها الجامعات.**	**4.67**	**0.55**	**1**
٣	**قلة رغبة المسئولين بالمؤسسات الإنتاجية والخدمية في تطبيق نتائج البحوث.**	**4.47**	**0.72**	**6**
٤	**عدم مشاركة المجتمع المحلي في تمويل المشروعات البحثية بالجامعات.**	**4.57**	**0.64**	**4**
٥	**اعتماد بعض المؤسسات المحلية على مكاتب الخبرة الأجنبية لحل مشكلاتها.**	**4.41**	**0.63**	**8**
٦	**قلة معرفة مؤسسات المجتمع المحلي بإمكانيات الجامعات وقدرتها على حل مشكلاتها وتطوير منتجاتها.**	**4.4**	**0.72**	**7**
٧	**اعتماد مؤسسات المجتمع المحلي على التكنولوجيا التي تأتي من الخارج.**	**4.61**	**0.53**	**3**
٨	**قلة توفر المعلومات الخاصة بالخدمات الاستشارية والبحثية والتدريبية التي يمكن أن تقدمها الجامعات للمجتمع المحلي.**	**4.51**	**0.61**	**5**
٩	**ضعف الثقة في الخبرات الوطنية بالجامعات.**	**4.41**	**0.97**	**8**

يتضح من الجدول السابق أن أفراد العينة ككل يتفقون بدرجة كبيرة على معوقات إنشاء المراكز البحثية المرتبطة بالمجتمع المحلي للجامعة، إذ بلغ المتوسط الحسابي للمحور ككل (٤٤،٤)، والانحراف المعياري (0.48)، وتتفق هذه النتائج على وجود عدة معوقات في المجتمع المحلي تحد من قدرة الجامعة على إنشاء الكراسي البحثية، كما يتبين أيضاً أن المتوسطات الحسابية للعبارات تنحصر بين (٤١،٤-٧٦،٤)، وهذا يدل على أن درجة الموافقة على هذه المعوقات كبيرة جدًا، وهو ما يؤكد اتفاق أفراد العينة على وجود هذه المعوقات بالمجتمع المحلي.

وبالتالي يمكن القول، أن هناك أزمة ثقة بين مؤسسات المجتمع المحلي والجامعات، وهو ما أشارت إليه دراسة (محمد وحنان، ٢٠٠٦)[١]، وذلك لوجود مخاوف من مؤسسات المجتمع المحلي تتعلق بقدرة الجامعات على تحقيق التنافسية والأهداف

---

[١] - محمد عبد الحميد محمد ، حنان البدرى كمال : خبرات عالمية فى آليات تفعيل التعليم العالى التكنولوجي والمجتمع وامكانية الاستفادة منها فى محافظة أسوان ، مرجع سابق ، صـ ٢٥٠ .

المرجوة من العمل المشترك بينهما، بالإضافة إلى عدم وجود آليات للرقابة المالية، أو وجود ضوابط قانونية أو إدارية تحمي حقوق كلاً من الطرفين.

وعليه لابد من التشجيع على مشاركة مؤسسات المجتمع المحلي في مجالس الكراسي البحثية، لتحديد الأولويات وفق اهتماماتهم، بالإضافة إلى الاهتمام بالجانب التسويقي للكراسي لإقناع هذه الجهات بما سيحققه الكرسي من أهداف وتنافسية محلية وعالمية.

المحور الثاني: متطلبات تفعيل الكراسي البحثية بين الجامعات والمجتمع المحلي:

البعد الأول: متطلبات تفعيل الكراسي البحثية المرتبطة بالجامعات: ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (٣) استجابات أفراد العينة حول متطلبات تفعيل الكراسي البحثية المرتبطة بالجامعات

م	العبارة / المتطلب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
	البعد الأول : المتطلبات القانونية والتشريعية:			
١	سن التشريعات القانونية التي تنظم عملية إنشاء الكراسي البحثية بين الجامعات والمجتمع المحلي.	4.63	0.69	3
٢	تطوير القواعد المنظمة التي تحقق استمرارية الشراكة بين الجامعات والمجتمع المحلي.	4.67	0.71	2
٣	وضع سياسة واضحة تنظم العلاقة بين الجامعات والمجتمع المحلي.	4.78	0.57	1
٤	إنشاء لجان استشارية بالجامعات لتطوير فكرة الكراسي البحثية بين الجامعة والمجتمع المحلي.	4.57	0.75	4
٥	إنشاء مراكز استشارية داخل الجامعات لخدمة مؤسسات القطاع الخاص.	4.45	0.89	5
	البعد الثاني :المتطلبات الإدارية والتنظيمية للجامعات:			
٦	التزام الإدارة العليا بالجامعات بتطبيق الشراكة مع مؤسسات المجتمع المحلي.	4.52	0.72	5
٧	توفير المناخ المناسب الذي يشجع الكليات على الشراكة مع المجتمع المحلي من خلال الكراسي البحثية.	4.59	0.57	2
٨	تطوير الثقافة التنظيمية بالجامعات بما يتلاءم مع تطبيق الكراسي البحثية مع المجتمع المحلي للجامعة.	4.57	0.64	3
٩	إيجاد نظام فعال لتبادل المعلومات بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المحلي.	4.55	0.67	4
١٠	إشراك رجال الأعمال في المجالس العلمية للكليات والجامعات.	4.21	1.06	7
١١	نشر نتائج البحوث التطبيقية ووضع الآليات المناسبة لتطبيقها في القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المحلي.	4.65	0.71	1
١٢	إشراك المتخصصين بالقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المحلي في الإشراف على مشاريع الطلاب بالجامعات.	4.14	1.05	8
١٣	إشراك الخبرات من القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المحلي في لجان تطوير برامج الجامعة ومناهجها.	4.27	0.91	6
	البعد الثالث: المتطلبات المادية والبشرية:			
١٤	إنشاء صندوق لتمويل البحث والتطوير تسهم فيه مؤسسات المجتمع المحلي.	4.59	0.63	2
١٥	إنشاء مناطق تقنية بالجامعات لإجراء البحوث التطبيقية مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المحلي.	4.45	0.83	4
١٦	توفير المعامل المتخصصة والأدوات اللازمة لإجراء البحوث العلمية.	4.76	0.58	1
١٧	منح الأساتذة وقت للعمل بالبحث.	4.35	0.86	5
١٨	منح أساتذة الجامعات فرصة العمل كمستشارين بالقطاع الخاص.	4.17	1.02	6
١٩	إنشاء الحاضنات العلمية بالجامعات لتقديم الدعم المباشر والخدمات للقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المحلي.	4.59	0.72	2

يتضح من الجدول السابق أن أفراد العينة ككل يتفقون بدرجة كبيرة في أهمية توفير الجامعات هذه المتطلبات لإنشاء المراكز البحثية مع مؤسسات المجتمع المحلي، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمحور ككل (٥٢،٤)، والإنحراف المعياري (٥٣،٠)، وتدل هذه النتائج على ضرورة تفعيل إنشاء الكراسي البحثية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المحلي لتحقيق المزايا المشتركة لطرفي الشراكة، كما يتبين من الجدول أيضاً أن المتوسطات الحسابية لأبعاد هذا المحور تنحصر فيما بين (4.44- 4.62)، وجاءت درجة موافقة عينة الدراسة على هذه الأبعاد كبيرة جداً، وهذا يؤكد اتفاق مجمل أفراد العينة في أهمية هذه المتطلبات لإنشاء الكراسي البحثية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المحلي.

ومن خلال ماسبق يتضح، أن الدافع لإنشاء الكراسي البحثية يظهر من خلال الشعور بالمسئولية المجتمعية، حيث أكدت دراسة (صالح، ٢٠١٣)[١]، على أن إنشاء الكراسي هو إضافة حقيقية بحثياً واقتصادياً واجتماعياً، وبالتالي توفير الموارد لتعليم متميز وإجراء بحوث متقدمة، والوصول بذلك إلى حل لمشاكل البحث العلمي، باعتباره أداة للتواصل الأكاديمي والعلمي، ومؤشراً من مؤشرات التقويم في التصنيفات العالمية.

---

[١] - صالح بن سليمان البقعاوى : الإسهامات التربوية للكراسي العلمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية بالجامعات السعودية ، مرجع سابق ، صـ ٢٦٠ .

البعد الثاني: متطلبات تفعيل الكراسي البحثية المرتبطة بالمجتمع المحلي: ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (٤) استجابات أفراد العينة في الأبعاد الخاصة بمتطلبات تفعيل الكراسي البحثية المرتبطة بالمجتمع المحلي

م	العبارة/المتطلب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
١	التزام المجتمع المحلي بدعم الجامعات مادياً بإنشاء البرامج التخصصية المرتبطة بأنشطتها.	4.65	0.65	1
٢	زيادة مخصصات البحث والتطوير في ميزانيات مؤسسات المجتمع المحلي للجامعة.	4.53	0.7	9
٣	تخصيص القطاع الخاص نسبة من أرباحه السنوية لدعم أنشطة البحث والتطوير بالجامعات.	4.49	0.78	11
٤	تبني القطاع الخاص إنشاء كراسي علمية بالجامعات تحمل اسم مؤسساتها.	4.33	0.90	12
٥	قيام مؤسسات المجتمع المحلي بدعم بحوث طلاب الدراسات العليا المرتبطة بمجال عملها.	4.61	0.72	2
٦	تقديم مكافآت مالية للأساتذة المشاركين في حل مشكلات مؤسسات المجتمع المحلي.	4.55	0.85	8
٧	إشراك بعض أساتذة الجامعات في مجالس إدارات مؤسسات المجتمع المحلي للجامعة.	4.33	0.92	12
٨	وضع خريطة بحثية مرتبطة بالإنتاج يطلب تنفيذها من قبل الجامعات.	4.59	0.85	3
٩	فتح مؤسسات المجتمع المحلي معاملها لأساتذة الجامعات لإجراء أبحاثهم.	4.57	0.77	7
١٠	تعاون المجتمع المحلي مع الجامعات في مجال إنشاء مراكز البحوث المتخصصة.	4.59	0.77	3
١١	فتح المجال لأساتذة الجامعات لإجراء أبحاثهم داخل المصانع والشركات.	4.59	0.87	3
١٢	تقديم المساعدات للكليات للحصول على التقنيات المتطورة في مجال الصناعة والخدمات.	4.53	0.83	9

يتضح من الجدول السابق أن أفراد العينة ككل يتفقون بدرجة كبيرة على أهمية توفير المجتمع المحلي لمتطلبات إنشاء الكراسي البحثية، إذ بلغ المتوسط الحسابي للمحور ككل(٥٢،٤)، والإنحراف المعياري(٥٩،٠)، كما يتبين من الجدول أيضاً أن المتوسطات الحسابية لعبارات هذا البعد تنحصر بين (4.33-4.65)، وجاءت درجة الموافقة على أهمية هذه المتطلبات كبيرة جداً، وهذا يؤكد اتفاق أفراد العينة على أهمية توفير المجتمع المحلي لهذه المتطلبات لدعم إنشاء الكراسي البحثية بالجامعات المصرية.

وتدل المؤشرات السابقة على الحاجة الملحة إلى وجود الكراسي البحثية لبناء سلم الأولويات البحثية حسب احتياجات المجتمع، كما جاء في دراسة (زينة، ٢٠١٧)[١]، التي أشارت إلى الحاجة العالمية للمجالات البحثية التنافسية، وهو مايشجع الجامعات على بذل الجهود لتحسين النشر العلمي والإنتاج البحثي بها في جميع المجالات والتي لها أهمية مجتمعية وعالمية، ومن ثم تشجيع مؤسسات المجتمع المحلي على الشراكة مع الجامعات وتمويل أبحاثها، وبالتالي تمنحها الأولوية في التصنيف العالمي.

المحور الثالث: التصور المقترح لمتطلبات إنشاء الكراسي البحثية بالجامعات المصرية

والتغلب على معوقاتها:

بناء على النتائج السابقة، سوف يتم وضع تصور مقترح لإنشاء الكراسي البحثية والتغلب على معوقاتها بالجامعات المصرية، ويشمل التصور أهداف وضمانات وإجراءات.

ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

أولاً: أهداف التصور المقترح: ويهدف إلى:

- إنشاء الكراسي البحثية بالجامعات المصرية ومحاولة التغلب على معوقاته.
- الإستفادة من الإمكانات الجامعية المادية والبشرية ذات القدرات البحثية.
- إيجاد حلول للمشكلات التي تعاني منها مؤسسات القطاع الخاص.
- إيجاد مصادر تمويلية إضافية الجامعات، لتسويق خدماتها وبحوثها، وتطوير إنتاجية مؤسسات القطاع الخاص.

ثانياً: ضمانات نجاح التصور المقترح: وذلك من خلال:

- زيادة المخصصات المالية للبحث العلمي، وتوفير احتياجاتة من الأجهزة والمعامل وغيرها، مع التزام الجامعة ومؤسسات المجتمع باستمرار الدعم.
- وضع قانون يدعم عملية إنشاء الكراسي البحثية وتحديد إجراءاتها.
- تعميق فكرة العمل الجماعي بين الأساتذة والعاملين بالجامعات.

---

[١] - زينة بنت محمد القحطانى : تقييم تجربة الكراسى البحثية فى الجامعات السعودية الناشئة فى ضوء التجارب المحلية والعالمية ، مرجع سابق ، صـ ١٥٠ .

- تنظيم حملات للتوعية بأهمية الكراسي البحثية بوسائل الإعلام.

ثالثاً: خطوات التصور المقترح: يقوم على عدة خطوات هي:

١- وضع خطة إستراتيجية لإنشاء الكراسي البحثية في الجامعات.

ويتم في هذه المرحلة تشكيل فريق مشترك من أساتذة الجامعات والمسئولين بالقطاع الخاص ورجال الأعمال والبحث العلمي، لدراسة إمكانات الجامعات واحتياجات القطاع الخاص، ثم وضع خطة استراتيجية لإنشاء الكراسي وتحديد أهدافها للتنفيذ، مع مراعاة تقسيمها إلى عدة خطط قصيرة المدى يسهل تنفيذها.

ولا بد من مشاركة الجامعات للقطاع الخاص والغرف التجارية والصناعية في وضع الخطة الإستراتيجية، وتحديد خطوات تنفيذها وأدوار كلاً منهم، وتحديد احتياجات القطاع الخاص وترتيبها حسب الأهمية، ومعرفة إمكانات الجامعة للإفادة منها في أولوية البحث، كما يتم تحديد نوعية الأبحاث التي يدعمها القطاع الخاص، ومن ثم تتبناها الكليات بحوثاً لطلاب الدراسات العليا.

٢- تنفيذ الخطة الإستراتيجية لإنشاء الكراسي البحثية:

ويتم فيها تنفيذ الخطة من جانب الجامعات والمجتمع المحلي، مع التركيز على البدء في دراسة المشكلات الأكثر أولوية، ويتطلب نجاح التنفيذ ما يلي:

- التعاون الجاد بين الجامعات والمجتمع المحلي في تنفيذها لتحقيق الأهداف.
- يلتزم كل طرف بدوره في الخطة بشفافية تامة، مع التزامهم بدعم الأفراد المشاركين في التنفيذ وتوفير احتياجاتهم.
- التقويم المستمر لجميع مراحل التنفيذ، بمراجعة تلك المراحل مع ماجاء في الخطة.

٣- متابعة وتقويم الخطة الاستراتيجية لإنشاء الكراسي البحثية:

وفيها يتم تقويم الخطة لمعرفة مدى نجاحها في تحقيق الأهداف، وكذلك تحديد التعديلات إذا وجدت، للوصول إلى نتائج سليمة.

ويتطلب نجاحها ما يلي:

- قيام الجامعات والمجتمع المحلي بوضع معايير لتقييم عملية التنفيذ في الأهداف.
- تصميم بطاقة لتقييم المشروعات لتحديد ما حققته من أهداف، ومشكلات التنفيذ، وكيفية التغلب عليها.
- إعداد تقارير عن نتائج التنفيذ، وإرسالها للجهات المختصة.

رابعاً: إجراءات تنفيذ التصور المقترح: يتم تنفيذه من خلال:

١- إنشاء وحدات تنسيقية لدعم إنشاء الكراسي البحثية بين الجامعات المصرية والمجتمع المحلي:

ويتطلب ذلك منح هذه الوحدات الصلاحيات التي تساعدها في إنشاء مختلف أنواع الكراسي البحثية بين الجامعات والمجتمع المحلي والتخطيط لها، والتصدي لأي مشكلة تواجهها.

ويمكن تحديد مهامها فيما يلي:

-التخطيط لتفعيل عملية إنشاء الكراسي البحثية بين الجامعات والمجتمع المحلي.

-وضع الضمانات المناسبة لتنفيذ قرارات إنشاء الكراسي، وتحديد طرق للمحاسبية .

-تسويق الاختراعات والابتكارات الجامعية مقابل نسبة من عائد تطبيقها.

-صياغة عقود الكراسي بين الجامعات والمجتمع المحلي ومتابعة تنفيذها وتقويمها.

-إنشاء شبكات تواصل بين الجامعات في أنشطة البحث والتطوير.

٢- تنمية الوعي المجتمعي الداعم للكراسي البحثية بين الجامعات والمجتمع: من خلال:

- نشر ثقافة الشراكة البحثية بين المسئولين بالجامعات والقطاع الخاص، ودورها في حل المشكلات المختلفة.
- تطوير الثقافة التنظيمية السائدة بالجامعات والقطاع الخاص بما يتلاءم مع إنشاء الكراسي البحثية.

- عقد المؤتمرات والندوات لتعزيز الارتباط بين البحث العلمي والقضايا المجتمعية ذات العلاقة بالقطاع الخاص.
- تعريف المجتمع المحلي بالإمكانات المتاحة للجامعات، وما تقدمه من خدمات بحثية وتدريبية للقطاع الخاص عن طريق وسائل الإعلام.
- تهيئة بيئة مناسبة يسودها روح العمل الجماعي في دراسة المشكلات التي تواجة الجامعات والقطاع الخاص.
- عقد اللقاءات الدورية بين المسئولين بالجامعات ورجال الأعمال والمسئولين بالقطاع الخاص لمتابعة الإنجازات لكل منهم في البحث العلمي.

٣- **وضع آليات لتفعيل دور الكراسي البحثية في تطوير البحث العلمي:** تتضح في:

أ- **آليات تفعيل دور الكراسي البحثية في القطاع الخاص:** تتمثل في:

- تشجيع مؤسسات القطاع الخاص ذات النشاط المتشابه على تخصيص نسبة مشتركة من أرباحها السنوية لتمويل البحث العلمي بالجامعات.
- دعم بحوث طلاب الدراسات العليا المرتبطة بمجال عملها.
- حث القطاع الخاص على التعاون مع الجامعات في مجال إنشاء المعامل وتجهيزها، ودعم الكراسي البحثية والبرامج المتخصصة.
- تشجيع مؤسسات القطاع الخاص على فتح معاملها لأساتذة الجامعات لإجراء بحوثهم وتطبيق نتائجها عملياً، وإشراكهم في مجالسها الإدارية.

ب- آليات تفعيل الكراسي البحثية في الجامعات: وتتمثل الآليات فيما يلي:

١- آليات ترتبط بالجوانب القانونية والتشريعية: وتتمثل في:

- وضع القوانين المنظمة لاستمرارية الكراسي البحثية بين الجامعات والمجتمع المحلي وضبط التعاون بينهما، مع وضع سياسة واضحة تنظم عملية إنشائها.
- تكوين لجان استشارية بالجامعات تختص بتطوير عملية إنشاء الكراسي البحثية بالجامعات.

٢- آليات تتعلق بالجوانب الإدارية والتنظيمية: وتتمثل فيما يلي:

- نشر نتائج الأبحاث ووضع الآليات لتطبيقها في مؤسسات القطاع الخاص، وربط الخطط الاستراتيجية للبحث العلمي باحتياجاته.

- إشراك المسئولين بالقطاع الخاص في المجالس العلمية بالجامعات، ولجان تطوير البرامج الدراسية.
- وضع قاعدة بيانات تظهر امكانات الجامعات، وقدرتها على حل المشكلات.
- تهيئة المناخ المناسب الذي يشجع الكليات على إنشاء الكراسي البحثية مع المجتمع المحلي.

٣- آليات تتعلق بالجوانب المادية والبشرية: وهي:

- إنشاء مراكز لتسويق نتائج الأبحاث بالجامعات، ومنحها الصلاحيات التي تمكنها من التواصل مع القطاع الخاص.
- السماح لأساتذة الجامعات بالعمل كمستشارين لدى مؤسسات القطاع الخاص.
- منح أساتذة الجامعات تفرغ للعمل البحثي.
- إنشاء الحاضنات العلمية ومناطق التقنية بالجامعات لتقديم الدعم المباشر لمؤسسات القطاع الخاص.
- الاهتمام بالحوافز المادية والمعنوية للأساتذة والباحثين لتشجيعهم على البحث.
- زيادة الموارد المالية المخصصة لدعم البحث العلمي بالجامعات.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية :

١. شريف كامل شاهين: الجامعات العربية بين مطالب الهوية وطموحات الترتيب العالمى، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠١٣.

٢. إبراهيم بن عبدالله الزعيبر: البحث العلمي في العلوم التربوية والإنسانية، جامعة المجمعة، الرياض،٢٠١٥ .

٣. جامعة الملك سعود: اللائحة التنظيمية للكراسى البحثية، وكالة عمادة البحث العلمى للكراسى البحثية، جامعة الملك سعود، الرياض،٢٠١٦.

٤. حسين بن عبد الرحمن العذل: دوافع وتطلعات القطاع الخاص من كراسى البحث، مقترح للاستفادة منه فى المجتمع السعودى، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض،٢٠١٢ .

٥. عبد الرحيم بن محمد المغذوي: الكراسي العلمية السعودية، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ٢٠١٧ .

٦. عبد الله بن عواد الحربى : إدارة الكراسى البحثية ، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمى ، جامعة المعجمة ، الرياض ، ٢٠١٦ .

٧. سعد عبد العزيز الموسى : دراسة احتياجات العمل الخيرى السعودى من الكراسى البحثية ، مكتبة فهد الوطنية للنشر ، الرياض ، ٢٠١٣ .

٨. أحمد عبد الرحمن الصائغ ، مصطفى محمد متولى : التنسيق والتعاون والتكامل بين مؤسسات التعليم العالى والبحث العلمى ومؤسسات الأعمال والإنتاج لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الرياض ، ٢٠٠٥ .

٩. منصور بن عوض صالح القحطانى : آليات تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص فى مجال البحوث والاستشارات، المكتب العربى لدول الخليج ، الرياض، ٢٠٠٨ .

١٠. وزارة المالية : البيان المالى لمشروع الموازنة العامة للدولة ، ٢٠١٨ / ٢٠١٩ ، باب وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، القاهرة ، ٢٠١٨.

١١. محمد عبد الحميد محمد ، حنان البدرى كمال : خبرات عالمية فى آليات تفعيل الشراكة بين مؤسسات التعليم العالى التكنولوجي والمجتمع وإمكانية الاستفادة منها فى محافظة أسوان ، رؤية عالمية ، المؤتمر العلمى الثالث ، جودة اتعليم فى ظل الشراكة بين كليات التربية ووزارة التربية والتعليم ، ٥–٨ مارس ، كلية التربية بأسوان ، جامعة جنوب الوادى ، ٢٠٠٦ .

١٢. مصطفى محمود رمضان: دور الجامعة فى خدمة المجتمع والبيئة، المؤتمر القومى السنوى الحادى عشر– العربى الثالث، مركز تطوير التعليم الجامعى، التعليم الجامعى العربى، آفاق الإصلاح والتطوير بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية، ١٨–١٩ ديسمبر ، ٢٠٠٤ ، جامعة عين شمس .

١٣. حنان رضوان: تصور استراتيجى للشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدنى لمعالجة قضايا التنمية، دراسة حالة على محافظة القليوبية، مجلة مستقبل التربية العربية، ٤-٥ إبريل، ٢٠٠٧.

١٤. صالح بن سليمان البقعاوى : الإسهامات التربوية للكراسى العلمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية بالجامعات والإنسانية بالجامعات السعودية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الدعوة وأصول الدين ، الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، ٢٠١٣ .

١٥. نوال بنت ابراهيم الحلوة : تجربة كرسى البحث ، صحيفة الجزيرة للدراسات اللغوية الحديثة بجامعة الأميرة نورة ، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الثالث لكراسى البحث في المملكة العربية السعودية ، ١٢-١٣ مايو ، دار جامعة الملك سعود للنشر ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ٢٠١٤ .

١٦. محمد شحات الخطيب ، عبد الله بن المطل الجبر : إدارة الكراسى الجامعية فى التعليم العالى ، مكتب التربية العربى لدول الخليج ، الرياض ، ٢٠٠١ .

١٧. زينة بنت محمد القحطانى : تقييم تجربة الكراسى البحثية فى الجامعات السعودية الناشئة فى ضوء التجارب المحلية والعالمية ، مجلة العلوم التربوية ، ع (١) ، ج(٣)، عمادة البحث العلمى ، جامعة الملك سلمان بن عبد العزيز ، ٢٠١٧.

١٨. فاطمة أبو الحديد: الشراكة بين الجامعة والمؤسسات المدنية لتأهيل الشباب الخريجين، دراسة اجتماعية ميدانية، مجلة أم القرى للعلوم الاجتماعية، ١-٥ نوفمبر، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٢.

١٩. سعود بن عبد الله الرويلى: الحرية الأكاديمية فى الجامعات السعودية كما يراها أساتذة الجامعات السعودية الناشئة الحكومية والأهلية، مجلة كلية التربية، ع (١٦٣)، كلية التربية، جامعة الأزهر،القاهرة ، ٢٠١٥ .

٢٠. ناصر بن محمد الداغري: دور كراسى البحث فى تعزيز مؤشرات البحث والنشر العلمى، المكتب العربى لدول الخليج، الرياض، ٢٠١٤ .

٢١. نوح بن يحي الشهرى: تقييم أداء الكراسى البحثية، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض،٢٠١٤ .

٢٢. على بن عبد الله النودل: حوكمة أنشطة البحوث العلمية، دراسة نقدية لممارسات برامج الكراسى البحثية فى الجامعات السعودية كنموذج، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، ٢٠١١ .

٢٣. شريف كامل شاهين: الجامعات العربية بين مطالب الهوية وطموحات الترتيب العالمى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ، ٢٠١٣ .

٢٤. عدنان الجوارين وربيع قاسم : معوقات البحث العلمى فى مركز البحوث والدراسات بجامعة البصرة ، مجلة القرى للعلوم الاقتصادية ، ع (٢٤) ، مج (٥)، ٢٠١٢ .

٢٥. حسن شحاته : البحث العلمى فى مصر ، علماء بالجملة ورؤية غائبة ، مركز هردو لدعم التعبير الرقمى ، القاهرة ، ٢٠١٥ .

٢٦. هناء محمد محمدى هيكل: تطوير مراكز البحث العلمى بالجامعات المصرية في ضوء متطلبات الجامعة المنتجة، رؤية استراتيجية، مجلة مستقبل التربية العربية، ع (٨)، مج (٢١)، القاهرة،٢٠١٤.

٢٧. محمد صبرى الحوت، وفاء عبد الفتاح، صلاح الدين محمد توفيق: فعالية الدراسات المستقبلية فى التخطيط التربوى، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، ع (١)، ج (٢٦)، كلية التربية، جامعة بنها،٢٠١٥.

٢٨. وزارة التعليم العالى : قانون تنظيم الجامعات ولائحتة التنفيذية وفقاً لأخر التعديلات ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ٢٠١٨.

أولاً: المراجع الأجنبية :

1- Solodnikov . V : Problems of Scientific Researeh Activity Institutions of Higher Learning، Russian Education and Society، V (50)، 2014، P.(5).

2- Bin Tareef، Atif: Scientific Research Jordanian Higher Education Institutions، An Evaluation of the Status and Obstacles، Journal of Instructinal Psychology، V (32)،2015،P.(2).

3- Usher، Alex and Massimo Savino: Aglobal Sarvey of Rankings and League Tables، in College and University Ranking Systems، Global Perspective and American Challenges، The Institate for Higher Egucation Policy،2007،P(50).